

دور هيئة الرقابة الشرعية في تعزيز الشفافية بالمؤسسات المالية الإسلامية

The role of the shariah supervisory board in enhancing transparency in Islamic Financial institutions

طالبي رحيلة

Talbi Rahilatalbi.rahila@univ-tissemsilt.dz، مخبر الصناعة، التطوير التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).

بن صالح عبد الله

Benessalah Abdallahabdallah.benessalah@univ-tissemsilt.dz، مخبر اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيسمسيلت (الجزائر).

تاريخ النشر : 2024.07.06

تاريخ القبول : 2024.05.03

تاريخ الاستلام : 2024.02.29

مستخلص: تهدف هذه الدراسة لتحديد دور هيئة الرقابة الشرعية في تعزيز الشفافية بالمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، ولهذا الغرض تم اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبيان في الجانب التطبيقي حيث وزعت 70 استبانة منها 65 مسترجعة قابلة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي لهيئة الرقابة الشرعية على الشفافية المالية. وخلصت مجموعة من الاقتراحات أهمها تبيين دور هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، والاستفادة من التكنولوجيا كآلية لتعزيز مبدأ الشفافية المالية.

الكلمات المفتاحية: رقابة شرعية، شفافية مالية، تمويل إسلامي، مؤسسات مالية إسلامية.

تصنيف JEL: G28، G30، G38، G21

Abstract : This study aims to determine the role of the Sharia Supervisory Board in enhancing transparency in Islamic financial institutions in Algeria. To this end, a descriptive-analytical method was employed utilizing a questionnaire tool in the practical domain, with 70 questionnaires distributed, of which 65 were returned and deemed suitable for analysis. The study reveals a positive impact of the Sharia Supervisory Board on financial transparency. It concludes with a series of recommendations, notably emphasizing the significance of the Sharia Supervisory Board's role in Islamic financial institutions and advocating for the utilization of technology to reinforce the principle of financial transparency.

Keywords: Sharia supervision, financial transparency, Islamic finance, Islamic financial institutions

JEL Classification Codes: G28، G38، G30، G21

المؤلف المرسل: طالبي رحيلة، Talbi.rahila@univ-tissemsilt.dz

1. مقدمة

تتميز المؤسسات المالية الإسلامية عن غيرها من خلال توجيه المدخرات نحو استثمارات الحلال. والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، والابتعاد عن المعاملات الربوية أخذاً وعطاء. وعلى النقيض من نظيراتها التقليدية، تختلف طبيعة ونوعية المعلومات المطلوبة من أصحاب المصلحة. كونها تعتمد على التطبيق العملي للمبادئ الاقتصادية الإسلامية وبما يتماشى مع ممارسات الاستثمار الحقيقي لأصحاب الحسابات باعتبارهم شركاء في الأرباح والخسائر. ويتطلب مثل هذا الإطار مستوى عال من الشفافية في التقارير والمعلومات المالية والشرعية، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات في هذه النوع من المؤسسات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف المؤسسات المالية الإسلامية إلى تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية كما تهدف إلى تعزيز ثقة العملاء أيضاً. وهذا يستلزم تشكيل لجنة مستقلة من قبل إدارة المصرف تتولى مهمة الإشراف الشامل والتحليل والمراقبة على المعاملات المالية وتحديد درجة التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وتقع هذه المسؤولية على عاتق هيئة الرقابة الشرعية، وهي السمة المميزة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تمنح الشكل الشرعي الإسلامي للمصرف من خلال وظائفه وصيغ التمويل، مما يميزه عن المؤسسات المالية التقليدية

من خلال ما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة التالية :

ما مدى مساهمة هيئة الرقابة الشرعية في تعزيز الشفافية بالمؤسسات المالية الإسلامية؟

لتحقيق أهداف الدراسة ومحاولة للإجابة على الإشكالية الموضوعية تم وضع الفرضيات كالاتي:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي ($\alpha=0.05\%$) لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي ($\alpha=0.05\%$) لكفاءة وأهلية هيئة الرقابة الشرعية على الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي ($\alpha=0.05\%$) لمدى الالتزام هيئة الرقابة الشرعية على الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة واختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أجل ذلك تم استخدام الاستبانة كأداة للبحث العلمي من خلال استقصاء عينة من العاملين في مصرف السلام الجزائري بالجزائر العاصمة، وتم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط كأداة لاختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 25.

تهدف هذه الدراسة لمعالجة موضوع يسوق اهتمام المجتمع المالي وأصحاب المصلحة عن طريق التحقق التجريبي في المؤسسات المالية الإسلامية وذلك بدراسة مدى مساهمة هيئة الرقابة الشرعية في تعزيز الشفافية وذلك من خلال:

- تعزيز الجوانب النظرية لمفهوم الرقابة الشرعية بالمؤسسات المالية الإسلامية؛
- دراسة وتحليل العلاقة بين الرقابة الشرعية والشفافية المالية؛
- تقييم مدى تأثير عناصر الرقابة الشرعية على الشفافية المالية؛
- تقديم سلسلة من الاقتراحات في إطار دراسة المقدمة؛

دراسات سابقة: من خلال استكشافنا لمختلف جوانب الدراسة، يمكننا تحديد مساهمات البحثية من دراسات سابقة والتي تمثل محور أساسي لمساعدتنا البحثية، كما أنها تقدم رؤى في موضوع الدراسة يمكن تلخيصها فيما يلي:

دراسة (zurina & supiah, 2010) الغرض من هذه الدراسة هو توضيح ضرورة عمليات التدقيق الشرعي الخارجي، والتمييز بين عمليات التدقيق الشرعي والمراجعات الشرعية، اقترح استخدام تقارير الخاصة في منظمة التجارة الدولية الشرعية كأداة أولية لقياس مدى نجاح عمليات التدقيق الشرعي، على الرغم من أنها لم تكن مطلوبة بعد في ماليزيا. تم التوصل للعديد من النتائج أبرزها أن التدقيق الشرعي الخارجي يساهم في زيادة مستوى المعلومات المفصّل عنها في التقرير السنوي وسيدعم حوكمة وشفافية ونزاهة المؤسسة المالية الدولية.

دراسة (aribi, arun, & Gao, 2019) يهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في التناقضات المحتملة بين المعلومات التي تم الكشف عنها في تقارير هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ومؤشر الإفصاح، الذي تم تطويره بناءً على توقعات أصحاب المصلحة. إن منهجية البحث المستخدمة في هذه الدراسة لفحص عمليات إعداد تقارير التدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية هي تحليل المحتويات. ووفقاً للتقرير، فإن المؤسسات المالية الدولية في العينة تفصح بشكل عام عن مستوى أقل مما توقعه أصحاب المصلحة.

دراسة (عرعار و محاجبية، 2021) تهدف هذه الدراسة إلى دراسة موضوع الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ومدى مساهمتها في الرقابة الشرعية. ولعرض المفاهيم العديدة المرتبطة بمتغيرات الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. إن استخدام الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية يساعد على تفعيل الرقابة الشرعية من خلال منح أعضاء الهيئة الاستقلالية، وهو ما يعد من أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

دراسة (Gusrianti & putri, 2023) الغرض من هذه الدراسة هو تقييم درجة شفافية المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا وإندونيسيا من خلال فحص المعلومات المتعلقة بهيئة الرقابة الشرعية وتأثير خصائص هيئة الرقابة الشرعية المختلفة. تم جمع بيانات البحث عن طريق تحليل التقارير السنوية للمؤسسات المالية الإسلامية في البلدين. وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد مع لوحة البيانات. تم التوصل إلى العضوية المشتركة في هيئة الرقابة الشرعية لها تأثير إيجابي على الشفافية المتعلقة بتقارير هيئة الرقابة الشرعية في كلا البلدين.

تساهم هذه الدراسة في كونها تكمّل أدبيات الرقابة الشرعية ومفهوم الشفافية في التمويل الإسلامي من خلال إسقاط الضوء على أهمية الشفافية بالمؤسسات المالية الإسلامية ودور هيئة الرقابة الشرعية في تعزيزها من خلال تحديد أبعاد قياسها، كما تقدم هذه الدراسة رؤية اقتصادية لأصحاب المصلحة والمهتمين من خلال تحديد مستوى الشفافية بالمؤسسات المالية الإسلامية. وبالتالي سد هذه الثغرات.

2. التأسيس النظري للرقابة الشرعية ومهامها

تلتزم المؤسسات المالية والمؤسسات المالية الإسلامية في جميع تعاملاتها المالية بقاعدة الحلال والحرام. ولهذا السبب، من الضروري إنشاء هيئة رقابة شرعية للإشراف على المعاملات المالية والتأكد من التزامها بالشرعية الإسلامية.

2.1. تعريف الرقابة الشرعية

تعتبر الرقابة بشكل عام من أساسيات نشاط المصرفي لتأكد من مطابقة الأعمال لما هو مخطط له، يعتبر الإشراف عادة أحد أساسيات النشاط المصرفي. منذ ظهور المؤسسات المالية الإسلامية لأول مرة، تم إنشاء هيئة الرقابة الشرعية للإشراف على جميع المعاملات المالية والتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

في تعريف لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI لهيئة الرقابة الشرعية على أنها مجموعة مستقلة من الخبراء القانونيين ذوي الخبرة في فقه المعاملات، مكلفون بتوجيه عمليات المنظمة والإشراف عليها ومراقبتها لضمان الالتزام بمبادئ

وأنظمة الشريعة الإسلامية، بهدف جعل أحكام الهيئة وفتاويها ملزمة قانوناً للمنظمة. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015، صفحة 1046)

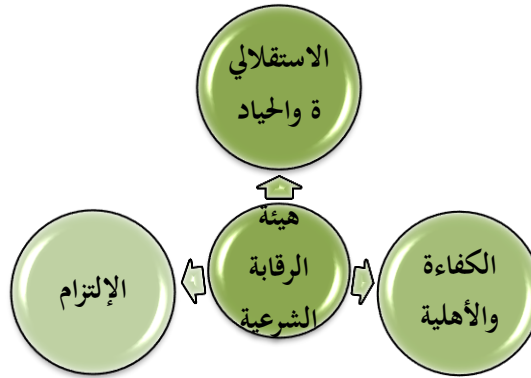
كما يعرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي الرقابة الشرعية على أنها عملية الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وفق أحكام الشريعة من خلال الفتاوى، والتحقق من الالتزام بتلك الفتاوى وسلامة تطبيقها. (منظمة التعاون الإسلامي، 2012)

وفي تعريف آخر نجد أن الرقابة الشرعية أحد مكونات الرقابة الشاملة في المؤسسات المالية الإسلامية، ويعني مراقبة ومراجعة وتحليل جميع المعاملات للتأكد من توافقها مع القوانين والأنظمة الإسلامية. (مشراوي، 2019، صفحة 93)

من خلال تعاريف السابقة يمكن تعريف هيئة الرقابة الشرعية على أنها لجنة مستقلة تتمتع بالكفاءة والأهلية والقدرة على الاجتهاد (الكفاءة العلمية والعملية) في إصدار فتاوى وأحكام متعلقة بنشاط المؤسسة المالية، بالإضافة إلى مراقبة بمدى التزام بقواعد الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها لتحقيق الأهداف المسطرة.

انطلاقاً من التعريف الاجرائي يمكن ذكر خصائص الرقابة الشرعية في ثلاثة أبعاد هي الاستقلالية والحياد، الكفاءة والأهلية والالتزام. كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 1. خصائص هيئة الرقابة الشرعية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ما سبق

الاستقلالية والحياد: تتطلب المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية أطراً منفصلة للرقابة. ويجب على الهيئة أن تدعم وتكفل أن تكون أنشطة المصرف متوافقة مع متطلبات الشريعة وتحقق أهدافها. وقد تضعف ثقة المودعين والأفراد الذين يتعاملون مع المؤسسات المالية الإسلامية إذا كانت هناك أية شكوك حول استقلالية الهيئة. ويمكن أن يثير تساؤلات بشأن شرعية ونزاهة عمليات المؤسسة المالية. (معمري، 2018، صفحة 194) ولا تتأثر آراء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بالضغوط الإدارية أو غير الإدارية من موظفي المؤسسة المالية الإسلامي لأنهم ليسوا موظفين في المصرف ولا يخضعون لرقابة إدارته. (عريقات و عقل، 2010، صفحة 291)

الكفاءة والأهلية: يجب أن يكون عضو الهيئة الشرعية مؤهلاً لبيان الحكم الشرعي في القضايا المالية التي تواجهها المؤسسة. يعتمد هذا المؤهل على خبرته العلمية وخلفيته الأكاديمية. كما يمكن أن يعتمد على أنه نشر العديد من الدراسات الفقهية أو حصل على شهادة عليا في مجال الفقه. المتعلقة بالمعاملات المصرفية والمالية. أما بالنسبة للمؤهلات العلمية والعملية للمدقق الشرعي الداخلي فيشترط أن يكون مؤهلاً للعمل في مجال التدقيق الشرعي وأن يكون لديه الخبرة ذات الصلة بالإضافة إلى الإلمام بمبادئ المحاسبة المالية. (khatib & al, 2022, p. 03)

الالتزام: ويقصد الالتزام في هيئة الرقابة الشرعية من خلال جانبين هما: (ابن عمارة و عطية، 2015، صفحة 296)

أولاً: إصدار الفتاوى والتوصيات رداً على استفسارات الإدارة. على سبيل المثال، فحص العقود واللوائح والمبادئ التوجيهية التي تستخدمها المؤسسة في معاملاتها؛ بمعنى آخر، الفتوى التي تعين المصرف على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاته. ثانياً: فحص ومراقبة معاملات المؤسسة المالية الإسلامية للتأكد من عدم مخالفتها للشريعة الإسلامية وإبلاغ الإدارة بأيّة مخالفات لتصحيحها وعدم تكرارها

2.2. أهمية الرقابة الشرعية

- تتمحور أهمية الرقابة الشرعية أساساً في كونها الجهاز الأهم في المؤسسات المالية الإسلامية والتي يجعلها تتميز عن باقي المؤسسات المالية التقليدية، لهذا فإن أهمية الرقابة الشرعية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- يعود غياب الهيئات الإشرافية المتخصصة في المعاملات المالية الحديثة إلى عدم فهم العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية بشكل كامل للضوابط التي تحكم المعاملات الإسلامية؛
- تمتلك المؤسسات المالية الإسلامية طابع شرعي بسبب الرقابة الشرعية، ومن يتعامل معه يجد جانب من الثقة والأمان في هذا الجانب؛
- إن الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمل ضمنها المؤسسات المالية الإسلامية تقع بالكامل خارج نطاق الإسلام. ولهذا السبب فإن الرقابة الشرعية مطلوبة لمنع هاته المؤسسات الإسلامية من الغرق في بحر الممارسات المحرمة. (البجراح ، فوزية ، و غزالي، 2021، صفحة 257)
- تحقيق درجة مرضية من التأكيد بين الأطراف المعنية بأن المنظمة تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع اتفاقياتها وخدماتها ومعاملاتها الأخرى؛
- ظهور شركات الاستثمار المالي غير المنظمة، والتي تمنح مناصتها الأشخاص الذين يتعاملون معها الراحة والثقة؛ (بن عبد الرحمان و شرفة، 2020، صفحة 175)

2.3. مهام هيئة الرقابة الشرعية

يجب على الهيئة التأكد من قيام المؤسسة بالتحقق والتأكد على قبولها للتعين، وفقاً لما تقتضيه المتطلبات القانونية للمساهمين الحاضرين في الجمعية العامة، والتي يجب ان تتكون الهيئة من أعضاء لا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015، صفحة 1047) حيث تقوم الهيئة على مجموعة من المهام.

بداية تعمل هيئة الرقابة الشرعية كدور وقائي وذلك من خلال المشاركة في عملية إنشاء وفحص وتعديل وإقرار وإنشاء مبادئ توجيهية وقواعد ونماذج للعقود الشرعية للمعاملات، بالإضافة إلى مراقبة عمليات المصارف الإسلامية لضمان التزام معاملات المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية. (عريقات و عقل، 2010، صفحة 293). كما تقوم بالإشراف وفحص كل معاملة مصرفية إسلامية للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى تقديم أي علاج تراه الهيئة ضرورياً لمعالجة المخالفة وتقديم العلاجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يجب الإبلاغ عن أي انتهاك أو تقصير إلى السلطات المختصة، وهذا ما يطلق عليه بالرقابة العلاجية. (حماد، 2006، صفحة 204).

كما تقوم على الإشراف وتوجيه عمليات ومخرجات المؤسسات المالية الإسلامية للتأكد من التزامها بقوانين وأنظمة الشريعة الإسلامية. ليس هذا فقط، بل تعمل على رقابة الابتكارية أيضاً. وبموجب هذا المنصب، تسعى هيئة الرقابة الشرعية جاهدة إلى تطوير أدوات مصرفية جديدة ومبتكرة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتلبي متطلبات العملاء المعاصرة واحتياجات المعاملات، وفي الوقت نفسه الابتعاد عن الأدوات المصرفية الربوية. (مطاي، 2018، صفحة 52)

من خلال ما سبق يمكن توضيح من خلال الشكل الموالي:

الشكل 2. مهام الرقابة الشرعية



المصدر: من اعداد الباحثين

مما سبق نستنتج أن التكامل والاتساق الثابت الذي لوحظ في مهام الرقابة الشرعية دورًا محوريًا في تشكيل نجاح المؤسسات المالية التي تعمل وفقًا للمبادئ الإسلامية. ينبع هذا الاستنتاج من الطبيعة المتأصلة للرقابة الشرعية، والتي تشمل إطارًا شاملاً مصممًا لضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع المعاملات المالية. إن تحقيق هذا التكامل والاتساق يساعد المؤسسات على اكتساب ثقة عملائها بالإضافة إلى الالتزام بالأنظمة. وكثيراً ما تُترجم هذه الثقة المبنية على السلوك المالي الأخلاقي، إلى نجاح واستمرارية على المدى الطويل، مما يعزز مكانة المؤسسة في عالم الخدمات المصرفية الإسلامية.

3. أدبيات حول الشفافية بالمؤسسات المالية الإسلامية

تعتبر الشفافية أحد الركائز الهامة للمصداقية لهذا فإنها تحتل مكانة هامة، بالإضافة إلى كونها أحد مبادئ الحوكمة والتي بدورها تقوم بتحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام، والقضاء على الفساد والتدليس الإداري.

3.1. تعريف الشفافية المالية

نظراً لأهمية موضوع الشفافية الذي ساق اهتمام المتعاملين والباحثين تعددت التعاريف لمفهومه، إذ نذكر منها ما يلي: تعرف الشفافية على أنها تعريف مواطن بما يريد معرفته حتى يكون على علم ودراية بما تقوم به الحكومة أو الإدارة من الأنشطة، وكيفية أدائها لهذه الأنشطة وما حققت من إنجازات، وما قدمته من سلع وخدمات، وحق المواطن في معرفة كيفية الحصول على هذه الخدمات والسلع. (الزعلي، 2013، صفحة 118)

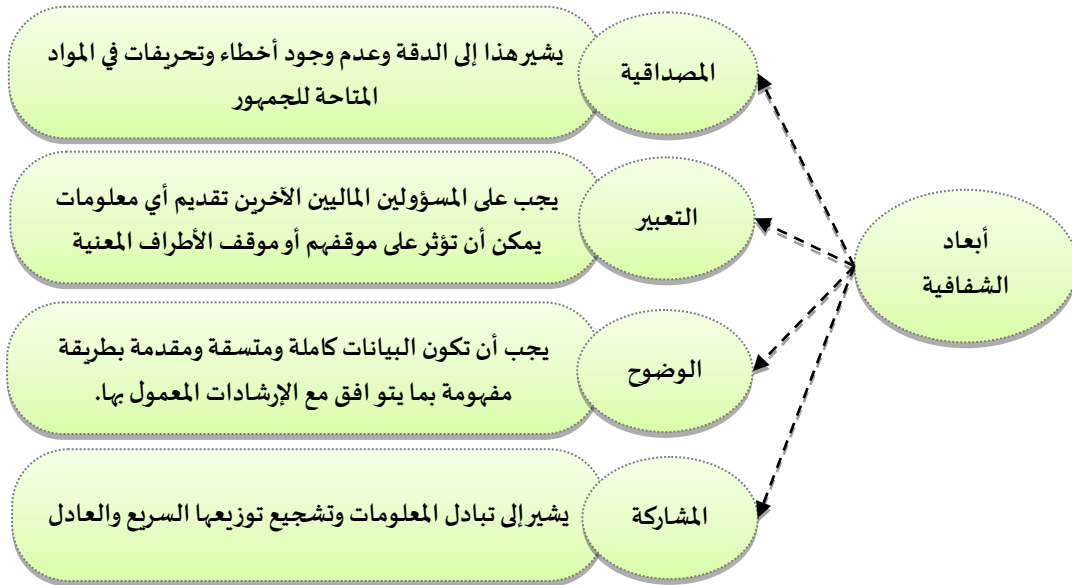
أما الشفافية في صياغ المؤسسات المالية والخدمات المصرفية فإنها توفير معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب تمكن أصحاب المصلحة من القيام بذلك تقييم أداء وسلامة المصارف والأنشطة التجارية وملاحم المخاطر والمخاطر الممارسات الإدارية التي تقوم بها المصارف. (Gusrianti & putri, 2023, p. 03)

وفي تعريف آخر يقصد بها على أنها المعلومات الواردة في أن البيانات المالية والحواشي في الوقت المناسب وموثوق بها. عن طريق التقديم وبهذا المبدأ، ستكون الشركات قادرة على تقديم معلومات كافية ودقيقة المعلومات في الوقت المناسب عن أدائهم المالي ومركزهم المالي إلى أصحاب المصلحة والجمهور. (Şahan, Halil Eksi, & Hacıevliyagil, 2022, p. 150)

من خلال هذه التعاريف المختلفة نستنتج أن الشفافية بالمؤسسات المالية تعرف على أنها مدى مصداقية المؤسسة المالية من خلال عمل الإدارة على توفير التشريعات والقوانين والمعلومات، ووضوحها، مما يجعلها قريبة من المتعاملين الماليين.

تتمحور أبعاد الشفافية من خلال التعريف السابق إلى أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في الشكل الموالي:

الشكل 3. أبعاد الشفافية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ما سبق

3.2. أهمية الشفافية بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية

تعتبر الشفافية بالمؤسسات المالية الإسلامية أمر رئيسي مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية والسبب هو أن المؤسسات المالية الإسلامية تمتلك أصحاب حسابات استثمارية تشارك الأرباح وإن المطالبة بمزيد من الشفافية من أجل مراقبة استثماراتهم في هذا النوع من المؤسسات المالية بالمقارنة مع المؤسسات المالية الإسلامية، تعتبر الشفافية أمر رئيسي في المؤسسات المالية الإسلامية. والأساس المنطقي وراء ذلك هو أن المستثمرين في المؤسسات المالية الإسلامية يقومون بتقسيم المكاسب من حساباتهم، وبالتالي فإن الأمر يتطلب المزيد من الانفتاح لمراقبة ممتلكاتهم في هذا النوع من المؤسسات. (archer, noraini, simon, & rifaat, 2007, p. 164)، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يضمن الإفصاح المناسب لأنه يدعم إدارة سلامة المؤسسة المالية (بركة، 2023، صفحة 514).

يمكن إبراز أهمية الشفافية بالمؤسسات المالية الإسلامية من خلال النقاط التالية:

- إن بناء الاقتصاد الإسلامي يعتمد على معلومات دقيقة وواضحة وموثوقة؛
- مكافحة الفساد ووقف انتشاره؛
- الأمانة هو أساس التوثيق المناسب في التقارير المالية والمحاسبية، مما يعزز الكفاءة؛ (محمد و لافي، 2021، صفحة 110)
- إن اعتماد المؤسسات المالية الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو ما يعرف بـ "الغُنْم بالغُرْم" ما يحتاج إلى نسبة شفافية عالية؛
- لأن المؤسسات المالية الإسلامية تعتمد على الاستثمار الحلال، فإن شروط العقد يجب أن تكون قابلة للتصديق وواضحة.
- تلتزم المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها. ولذلك، يجب عليهم توضيح المعلومات ومشاركتها مع الأطراف المعنية. (بورقة و غربي، 2014، صفحة 114)

3.3. تحديات الشفافية بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية

إن غياب أو نقص الشفافية هو السبب الرئيسي الذي يواجه التمويل الإسلامي. حيث تم استبدال نظام الفائدة بنظام تقاسم الأرباح والخسائر. حيث تم استبدال النظام القائم على الفائدة بنظام القائم على المشاركة في الأرباح والخسائر، عند نهاية آجال الاستحقاق، ويتم إخطار العملاء والمودعين في البنوك الإسلامية بمعدلات توزيع الأرباح عند انتهاء تواريخ الاستحقاق. (Sekreter, 2016, p. 49)

إحدى العقبات الأخرى أمام الشفافية في الخدمات المصرفية الإسلامية هي عدم رغبة بعض البنوك الإسلامية – مثل تلك الموجودة في الكويت والإمارات العربية المتحدة ومصر – في الالتزام بالمعايير التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وينتج عن ذلك أن البيانات المالية من هذه البنوك لا تضاف. ويجب عليهم الالتزام بالمعايير التي يضعها مصرفهم المركزي، والذي يعتمد على جامعة الدول العربية أو يتبعها. وهذا سيجعل مقارنة وفهم الحسابات المالية لمختلف البنوك الإسلامية أكثر صعوبة. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدم اتساق في كيفية التعامل مع العمليات المصرفية الإسلامية المختلفة في المحاسبة. إضافة إلى محدودية الفتوى الوطنية وغياب عالمي، على سبيل المثال، في ماليزيا يجوز بيع الدين أما في السعودية والإمارات المتحدة فقد تم بيعه إلا في صيغة الإجارة. وهذا التفاوت يؤثر على الشفافية ومعايير الإفصاح. (Ariffin, 2005)

إن وصول المعلومة في الوقت المناسب أمر ضروري، لأنه عادة ما يكون عديم الفائدة ويتم الإعلان عنه في بعض الأحيان فقط. لتتوافق مع النموذج. (جربو و يدو، 2017، صفحة 114)

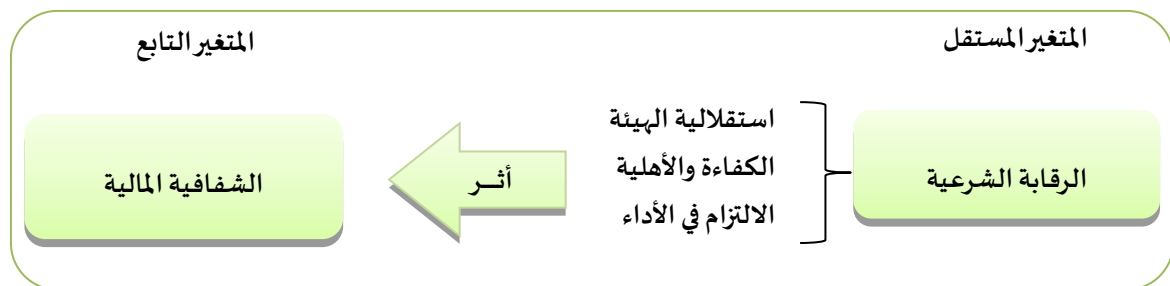
4. تحليل النتائج واختبار الفرضيات

تم الاعتماد على البيانات والمعطيات الأولية من أجل إعداد استبانة الدراسة وتوزيعها على مجتمع الدراسة بهدف جمع المعلومات اللازمة عن موضوع البحث ومن ثم نسخها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصاء Spss25 واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة. وذلك بهدف اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة.

1.4. تحديد متغيرات الدراسة

تعد المتغيرات عناصر أساسية في البحث العلمي، حيث يقوم الباحثين بفحصها وتحليلها لفهم الروابط والأسباب والأنماط داخل ظاهرة معينة، كما يعتمد تصميم الاختبارات، واستخلاص استنتاجات مهمة من الدراسات البحثية على وجود فهم شامل لهذه المتغيرات وتعريفها. من أجل استخلاص استنتاجات صحيحة حول الظاهرة التي يدرسونها، يحاول الباحثون إنشاء علاقة السبب والنتيجة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، لتحديد أبعاد متغيرات هذه الدراسة يمكن توضيحها في نموذج الدراسة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 4. نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثين

يظهر الشكل (04) أعلاه، متغيرات الدراسة، حيث يتمثل المتغير المستقل في الرقابة الشرعية والتي تتمحور حول ثلاثة أبعاد هي: الاستقلالية، الكفاءة والأهلية والالتزام. بينما المتغير التابع تمثل في الشفافية المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية. باستخدام متغيرات البحث يمكن دراسة تأثير أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع.

2.4. مجتمع وعينة الدراسة

إن عملية الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية يمس عددا كبيرا من الموظفين، لهذا لجئنا إلى أسلوب أخذ العينات التي تمثل المجتمع ككل. وحتى نتمكن من أخذ صورة مصغرة عن الموضوع، قد تم اختيار عينة عشوائية من موظفين في مصرف السلام الجزائري لتكون ممثلة بصدق عن المجتمع الأصلي. بحيث يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة الفروع لمصرف السلام الجزائري بالجزائر العاصمة، أما العينة فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 1. بيان حجم عينة الدراسة

الرقم	فروع المصرف	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات غير المستردة	عدد الاستبانات الصالحة لدراسة
01	فرع دالي ابراهيم	25.00	00.00	25.00
02	فرع القبة	11.00	01.00	10.00
03	فرع باب الزوار	20.00	00.00	20.00
04	فرع سطاوالي	14.00	04.00	10.00
	مجموع الفروع	70.00	05.00	65.00

المصدر: من إعداد الباحثين

يمثل الجدول (01) عينة الدراسة والمتمثلة في 70 شخص موزعة على أربعة فروع بالجزائر العاصمة، حيث تم استرداد 65 استبانة صالحة للدراسة، بينما 5 منها يعتبر غير مسترد، إذ نلاحظ أن حوالي 38.5% من العينة كاملة تخص فرع دالي ابراهيم يلها فرع باب الزوار بنسبة 31%، وهي تعتبر أعلى نسب من حيث عدد الاستبانات الصالحة للدراسة، أما فرع كل من القبة وسطاوالي فقد بلغت ما يعادل 15.25% لكل منهما من إجمالي عينة الدراسة

3.4 أداة الدراسة: تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات وتحليلها، حيث كان عنوان الاستبيان "دور الرقابة الشرعية في تعزيز الشفافية بالمؤسسات المالية الإسلامية"، وتم اختيار عينة من العاملين بمصرف السلام الجزائري في مجموعة من الفروع المتواجدة بالجزائر العاصمة يتكون الاستبيان من قسمين يمكن توضيحهما كيلي:

القسم الأول: يتضمن المعلومات الشخصية والتي تخص المستجيب وتتمثل في: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يتضمن القسم الأخير محاور الدراسة مقسمة حسب متغيراتها، حيث أن المحاور الأول يتضمن عبارات المتغير المستقل والمكونة من 19 عبارة. مقسمة إلى 06 عبارات الأولى وتخص بعد استقلالية الرقابة الشرعية، تالها 06 عبارات أخرى تخص البعد الكفاءة والأهلية، بينما البعد الأخير وهو الالتزام يتضمن 07 عبارات. أما المحاور الثاني فقد يتضمن 12 عبارة حول المتغير التابع وهو الشفافية المالية وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس استجابات والمتمثلة في 65 إجابة، حيث يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعاً ومقسمة على خمس إجابات حسب درجة.

الجدول 2. درجة مقياس ليكارت

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين

بناءً على ما ورد في الجدول أعلاه تبين أن درجات مقياس ليكارت والتي مرتبة ترتيباً تصاعدياً من 1 إلى 5 تعطى درجة 1 إلى غير موافق بشدة، بينما درجة 5 إلى الإجابات المحصلة على موافق بشدة

4.4 صدق الاتساق الداخلي وثبات الاستبيان

يمكن تلخيص صدق وثبات العينة من خلال الجدول الموالي:

الجدول 3. معامل الارتباط وثبات عينة الدراسة

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الارتباط	المستوى المعنوي	الثبات
01 المتغير الرقابة الشرعية	19	76.4%	0.000	84.7%
بعد الاستقلالية	06	57.1%	0.000	80%
بعد الكفاءة والأهلية	06	62.5%	0.000	75.4%
بعد الالتزام	07	53.4%	0.000	79.2%
02 المتغير الشفافية المالية	12	40.7%	0.000	76.5%
المجموع	31	100%	---	89.6%

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يمثل صدق الاتساق الداخلي للتوزيع الطبيعي مدى ارتباط عبارات كل بعد فيما بينها. ومنه تم حساب المتوسط الحسابي لمعاملات الارتباط عبارات البعد فيما بينها. من خلال النتائج نلاحظ أن معامل الارتباط عند أبعاد الدراسة تتراوح بين 40.7% كأقل قيمة و76.4% كأكبر معامل ارتباط وهي دلالة هناك ارتباط جيد بين عبارات كل بعد. بلغت مستوى المعنوي في الدراسة عند كل بعد إلى 0.000 وهي أصغر من 0.05 أي أنه دال احصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، تم قياس معامل الثبات لألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد الدراسة حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الثبات لأبعاد المتغير المستقل (الرقابة الشرعية) بلغت القيم 75.4% و80% و84.7% لكل من الأبعاد الاستقلالية، الكفاءة والأهلية على التوالي، كل هذه القيم أكبر من 70% وهذا دلالة على ثبات الأبعاد الخاصة بهذا المتغير، في حين بلغت نسبة معامل الثبات للمتغير التابع ما يعادل 76.5% وهي تمثل أيضاً ثبات البعد في الاستبانة الخاصة بالمتغير التابع.

اختبار الفرضيات: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم اختبار الفرضيات الدراسية كمايلي:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي ($\alpha=0.05$) لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية

لتأكد من صحة الفرضية تم الاعتماد على الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية

الجدول 4. نتائج اختبار الفرضية الأولى

معاملات الانحدار	اختبار T	مستوى المعنوية	التفسير
α	27.470	0.000	معنوي
β	1.005	0.000	معنوي
معامل الارتباط r	0.561		
معامل التحديد R^2	0.315		
F المحسوبة	28.908	النموذج معنوي	
ANOVA اختبار	0.000	مستوى المعنوية	

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط على أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة إنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي ($\alpha=0.05\%$) لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية"، إذ بلغ معامل الارتباط $r=0.561$ ومعامل التحديد R^2 بلغ 0.315 أي أن 31.5% من الشفافية المالية قد تم تفسيرها بواسطة استقلالية الرقابة الشرعية. كما بلغت قيمة F المحسوبة 28.908 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوية ($\text{sig}=0.000$) وهي أقل من قيمة ($\alpha=0.05$) وبالتالي نرفض فرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي ($\alpha=0.05\%$) لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية

وهذا ما يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار كالاتي:

$$Y = \alpha + (\beta \cdot X_1) + e_i \quad Y = 27.470 + 1.005X_1 + e_i \text{ من الشكل:}$$

حيث أن:

Y: الشفافية المالية؛ β : معامل الانحدار لكل متغير؛ X_1 : استقلالية الرقابة الشرعية؛ e_i : متغير عشوائي أو العوامل الأخرى؛ α : ثابت معادلة الانحدار؛

ومنه نستنتج أن الاستقلالية الرقابة الشرعية تحتل مكانة مهمة في عمل الهيئة، وبالتالي فإن تعزيزها يعزز الشفافية المالية

بالمؤسسات المالية الإسلامية

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي ($\alpha=0.05\%$) لكفاءة وأهلية هيئة الرقابة الشرعية على الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية، لتأكد من صحة الفرضية تم الاعتماد على الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية.

الجدول 5. نتائج اختبار الفرضية الثانية

معاملات الانحدار	اختبار T	مستوى المعنوية	التفسير
α	27.273	0.000	معنوي
β	1.012	0.000	معنوي
معامل الارتباط r	0.672		
معامل التحديد R^2	0.452		
F المحسوبة	51.962	النموذج معنوي	
ANOVA اختبار	0.000	مستوى المعنوية	

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط على أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي ($\alpha=0.05\%$) لكفاءة وأهلية هيئة الرقابة الشرعية على الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية"، إذ بلغ معامل الارتباط $r=0.672$ ومعامل التحديد R^2 بلغ 0.452 أي أن 45.2% من الشفافية المالية قد تم تفسيرها بواسطة كفاءة الرقابة الشرعية. كما بلغت قيمة F المحسوبة 51.962 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوية ($\text{sig}=0.00$) وهي أقل من قيمة ($\alpha=0.05$) وبالتالي نرفض فرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي ($\alpha=0.05\%$) لكفاءة وأهلية هيئة الرقابة الشرعية على الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية، وهذا ما يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار كالاتي:

$$Y = \alpha + (\beta \cdot X_2) + e_i \quad Y = 27.273 + 1.012X_2 + e_i \text{ من الشكل :}$$

حيث أن:

Y : الشفافية المالية ؛
 X_2 : كفاءة وأهلية الرقابة الشرعية ؛
 α : ثابت معادلة الانحدار ؛
 β : معامل الانحدار لكل متغير ؛
 e_i : متغير عشوائي أو العوامل الأخرى؛

من خلال ما سبق نستنتج أن الكفاءة وأهلية الرقابة الشرعية من شروط المهمة في انتقاء أعضاء الهيئة، وبالتالي فإن تعزيزها يعزز الشفافية المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية

الفرضية الثالثة: لا يوجد ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي ($\alpha=0.05\%$) لمدى الالتزام هيئة الرقابة الشرعية على الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية، وللتأكد من صحة الفرضية تم الاعتماد على الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية

الجدول (06): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

معاملات الانحدار	اختبار T	مستوى المعنوية	التفسير
α	21.822	4.902	معنوي
β	0.463	7.372	معنوي
معامل الارتباط r	0.681		
معامل التحديد R^2	0.463		
F المحسوبة	54.343	النموذج معنوي	
اختبار ANOVA	0.000	مستوى المعنوية	

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بينت نتائج الانحدار الخطي البسيط على أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة إنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي ($\alpha=0.05\%$) لمدى التزام هيئة الرقابة الشرعية على الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية"، إذ بلغ معامل الارتباط $r=0.681$ ومعامل التحديد R^2 بلغ 0.463 أي أن 46.3% من الشفافية المالية قد تم تفسيرها بواسطة التزام الرقابة الشرعية. كما بلغت قيمة F المحسوبة 54.343 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوية ($\text{sig}=0.000$) وهي أقل من قيمة ($\alpha=0.05$) وبالتالي نرفض فرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي ($\alpha=0.05\%$) لمدى التزام هيئة الرقابة الشرعية على الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية، وهذا ما يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار كالاتي:

$$Y = \alpha + (\beta \cdot X_3) + e_i$$

$$Y = 21.822 + 0.463X_3 + e_i \text{ من الشكل :}$$

حيث أن:

β : معامل الانحدار لكل متغير؛

Y : الشفافية المالية؛

e_i : متغير عشوائي أو العوامل الأخرى؛

X_3 : التزام الرقابة الشرعية؛

α : ثابت معادلة الانحدار؛

وعليه نستنتج أن الالتزام أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة كافة المعاملات ومدى ومطابقتها مع القواعد الشرعية الإسلامية بالإضافة إلى إصدار فتاوى، وبالتالي فإن تعزيزها يعزز الشفافية المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية

5. خاتمة

تقوم هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بدور حيوي وفعال في دعم الشفافية، فهي تعد من أهم الأجهزة في المصارف الإسلامية، حيث تؤدي دوراً محورياً في ضمان التزام بالمبادئ والقيم الإسلامية من أجل إرساء الشفافية، الثقة والراحة للمتعاملين وأصحاب المصالح، ونظراً لطبيعة الصيغ والمنتجات المالية الموجودة في المصارف الإسلامية، فإن هيئة الرقابة الشرعية تساهم في زيادة استقطاب الاستثمارات المالية، بالإضافة إلى الحفاظ على مكانتها في المنافسة وتقويتها في المنظومة المصرفية. أظهرت الدراسة أن المؤسسات المالية تتبع المبادئ الإسلامية للقيام بعملها؛ بالإضافة إلى الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية، من خلال إصدار الفتاوى والأحكام المتعلقة بأنشطة المؤسسة المالية؛

بينت الدراسة أن الشفافية تساهم في زيادة ثقة العملاء في المؤسسات المالية الإسلامية؛ غير أنه هذه الأخيرة تعاني من مجموعة من التحديات التي تعمل على إضعاف تطبيق مبدأ الشفافية؛

بينما تمثلت نتائج الجانب التطبيقي من الدراسة والذي يشير إلى تقييم أثر الرقابة الشرعية على الشفافية المالية وتعزيزها بالمؤسسات المالية الإسلامية من خلال مدى أثر خصائص المكونة لهيئة الرقابة الشرعية على الشفافية المالية، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أثبتت الاختبار صحة الفرضية الأولي التي على أساسها تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائمة على أنه هناك أثر طردي وموجب، حيث أن استقلالية الرقابة الشرعية تؤثر بمقدار 31.5% على الشفافية المالية عند مستوى دلالة ($\text{sig} \leq 0.05$) بالمؤسسات المالية الإسلامية؛

أظهرت نتائج الاختبار صحة الفرضية الثانية وبناء على تحليلها تم رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائمة على أن الكفاءة العلمية والعملية لرقابة الشرعية وأهليتها تؤثر بشكل طردي وموجب على الشفافية المالية وبمقدار 45.2% عند مستوى معنوي ($\text{sig} \leq 0.05$) بالمؤسسات المالية الإسلامية؛

أكدت نتائج الاختبار صدق الفرضية الثالثة والتي أثبتت أن الالتزام الرقابة الشرعية بمهامها في مراقبة المعاملات الشرعية وإصدار فتاوى لها أثر طردي وموجب على تعزيز الشفافية المالية بمقدار 46.3% بالمؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة؛

في ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتي تمثلت فيما يلي:

تثمين وتعزيز دور هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بالجزائر؛ وذلك من خلال دراسة العوائق التي تحول دون تحقيق الهيئة لأهدافها، مع التأكيد على تكثيف ندوات وتظاهرات لدراسة العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في تبني مبدأ الشفافية واقتراح حلول فعالة لها؛

ضرورة التعاون مع المنظمات دولية وهيئات متخصصة لوضع معايير تنظيمية للشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية؛ لأن التوافق مع المعايير الدولية يعزز المصداقية؛ وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا المالية الرقمية لتعزيز الشفافية خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية؛ مع إطلاق حملات توعية عامة بأهمية الشفافية المالية في المؤسسات المالية الإسلامية؛

6. قائمة المصادر والمراجع

- archer, s., noraini, m., simon, a., & rifaat, a. (2007). transparency and market discipline in islamic banks. *proceedings of 6th International conference on Islamic Economics and finance*, 01, pp. 153-171. jeddah, Saudi Arabia : Islamic Research and Training Institute.
- aribi, z., arun, t., & Gao, S. (2019). Accountability in Islamic financial institution: The role of the Shari'ah supervisory board reports. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 10(01), 98-114.
- Ariffin, N. (2005, september). Enhancing Transparency and Risk Reporting in Islamic Banks . *This thesis is submitted to fulfil the requirements for the award of the Degree of PHD*. School of Management, University of Surrey , British.
- Gusrianti, & putri, h. (2023, march). transparency of shariah supervisory board Information in Islamic Banks of Indonesia: The Effect of Islamic Corporate Governance. *Jurnal Dinamika Akuntansi*, 15(01), 01-12.
- khatib, s., & al. (2022, april). Shariah Auditing: Analyzing the past to prepare for the Future. *journal of accounting and business Research*, 01(01).
- Şahan, M., Halil Eksi, I., & Hacıevliyagil, N. (2022). How Does Transparency Affect Bank Risk and Performance? Evidence from Turkey. *Problemy Zarządzania (Management Issues)*, 20(03), 148-168. Retrieved from <https://doi.org/10.7172/1644-9584.97.8>
- Sekreter, A. (2016). Importance of Transparency in Islamic Finance. *journal of business*, 47-50.
- zurina, s., & supiah, s. (2010). Enhancing governance.Accountability and Transparency in Islamic Financial Institutions: an examination Into the Audit of Shari'a Internal Control System. *Malaysian Accounting Review*, 09(02), 23-42.
- احمد رعد ناظم الخزعلي. (2013). الشفافية وأثرها على جودة الرسالة الاعلانية لشركات التأمين _بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية_. *مجلة الدراسات محاسبية ومالية*, 08(23)، 113_138.
- البشير بن عبد الرحمان ، و حكيمة شرفة. (2020). الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية "إشكالات العلاقة مع البنك المركزي". *المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية* ، 03(02)، 159-183.
- العازمي محمد، و العازمي لافي . (جانفي، 2021). تطبيق معايير الشفافية في ضوء الحوكمة: في البنوك الاسلامية في الكويت. *المجلة الدولية لأخلاقيات الأعمال والحوكمة* ، 04(01)، 106-123.
- حربي محمد عريقات، و سعيد جمعة عقل. (2010). *إدارة المصارف الإسلامية -مدخل حديث-* (الإصدار الأول). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- حمزة عبد الكريم حماد. (2006). *الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية* (الإصدار الأول). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- سميرة مشراوي. (ديسمبر، 2019). دور هيئة الرقابة الشرعية في ضبط المعاملات المالية الاسلامية المربحة للأمر بالشراء ببنك البركة نموذجاً. *مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة* ، 02(04)، 91_102.
- شوقي عشور بورقية ، و عبد الحليم عمار غربي . (ديسمبر، 2014). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الاسلامية: دراسة تطبيقية. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* ، 01(01)، 111-120.
- عبد الرحمن رمضان الببحاح ، إيكايونيا فوزية ، و محمد لطائف غزالي. (يونيو ، 2021). الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال* ، 08(01)، 249-267.
- عبد القادر مطاي. (ديسمبر ، 2018). تحديات ومتطلبات تحقيق الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الاسلامية بالإشارة إلى تجارب دولية. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية* ، 19(39)، 47-64.
- كلثوم جريو، و محمد يدو. (2017). دور مبدأ الافصاح والشفافية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية. *مجلة الاقتصاد الجديد*، 01(16)، 111-124.

- كمال يوسف سلمان بركة. (2023). أثر تطبيق مبدأ تدعيم عنصر الإفصاح والشفافية على جودة الإفصاح المحاسبي. *مجلة الاقتصاد الجديد*، 14 (01)، 508-527.
- منظمة التعاون الإسلامي. (2012). *قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي: قرار رقم 177 (19 3) بشأن دور المجمع الفقهي في ترشيد مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية: نليات وصيغ*. جدة، السعودية: مجمع الفقه الإسلامي والدولي. تم الاسترداد من <https://search.emarefa.net/detail/BIM-572450>
- منير معمري . (مارس، 2018). تكامل نظم المراجعة الشرعة لمواجهة مخاطر عدم الالتزام بالشرعية في البنوك الإسلامية- بنك البركة الجزائري نموذجاً. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، 02 (14)، 190-204.
- نوال ابن عمارة، و العربي عطية. (2015). آليات ومتطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. *الفكر المحاسبي*، 19 (04)، 289-309.
- نور الهدى عرعار، و نصيرة محاجبية. (2021). الحوكمة كآلية لتفعيل وتطوير الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية. *مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية*، 03 (02)، 17-26.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (ديسمبر، 2015). *معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات (الإصدار الأولي)*. الرياض، السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع.